الحقيقة

فتح مجلس الشورى فى جلسته مساء أمس برئاسة الدكتور أحمد فهمى، أخطر ملفات الفساد التى تمر بها مصر حول نهب ثروات مصر التعدينية بصورة ممنهجة وإهدار أموال الشعب المصرى

طالت الاتهامات المهندس سامح فهمى وزير البترول الأسبق وحكومات الحزب الوطنى السابقة وجورج بوش الرئيس الأمريكى الأسبق وقيادات هيئة الثروة المعدنية فيما تركزت الاتهامات الخاصة بسرقة ثروات الشعب المصرى من خلال مشروع منجم السكرى

جاءت تلك الاتهامات من خلال طلب مناقشة مقدم من النائب المهندس عبد العظيم محمود و20نائبًا، واقتراح برغبة مقدم من النائب ناجى الشهابى

أكد عبد العظيم محمود أن فتح هذا الملف الخطير ما هو إلا بلاغ لكل من يهمة الأمر سواء الشعب المصرى ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والنائب العام، وقال: إن ما يحدث على أرض مصر من قبل الشركات العابرة للقارات التى تحتكر الثروات التعدينية وحقول الذهب أمر خطير، وقال، للأسف لقد حصلت على العديد من المستندات التى تدين هذة الشركات والنظام السابق وقال: للأسف إن هيئة الثروة التعدينية لا تعلم شيئًا عن هذه المستندات والتى من بينها استحواذ جورج بوش الرئيس الأمريكى الأسبق من خلال شركته وشركاؤه على العديد من مناجم الذهب فى مصر والذى يقوم من خلال تلك الشركات بجرائم غسل الأموال فى مصر، وقال: إن هناك تقارير صحفية عالمية تشير إلى ذلك وتؤكد فى نفس الوقت أن إسرائيل وراء عرقلة ووقف البحث عن الذهب فى سيناء الذى يصل مصر إلى أغنى دول العالم، وقال: إن ما يحدث داخل مصر أمر لا يجب السكوت عليه، وأبحاث استكشافية تباع لأشخاص معينة وعقود تمت بالأمر المباشر للعديد من الشركات بالمخالفة للقوانين المصرية
وطالب عبد العظيم بعدم غلق هذه الملفات مع إعادة النظر فى عمل هيئة الثروة التعدينية بما يسمح بعودة ثروات الشعب المصرى

وأضاف أنه تم تأسيس شركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية بناء على توجيهات فهمي بمشاركة شركة جنوب الوادي القابضة للبترول بنسبة 65 % من رأسمال الشركة وشركة بتروجيت بنسبة 25 % وشركة النيل لتسويق البترول بنسبة 5 % ونسبة مشاركة لهيئة الثروة المعدنية قدرها 5% لم يتم سدادها حتى الآن

وتابع أن قيادات وزارة البترول قامت بالتعاون مع معاونيهم في الهيئة بتسهيل الاستيلاء على الثروات التعدينية من الفوسفات والحديد والألمنت والقصدير وإسنادها لشركة الوادى الجديد دون مناقصات تارة بحق الاستغلال وأخرى بعقود مشاركة لنظام الاقتسام في صافى الأرباح مع الإسناد المباشر بدون مزايدات مما أدى إلى احتكار هذه الشركة الوليدة لأغلب عقود الاستغلال رغم انعدام الخبرة في مجال الاستثمار التعديني

ولفت طلب المناقشة إلى المخالفات فى استغلال خام الكوارتز بمنطقة مروة سويقات بالصحراء الشرقية وإعادة تشغيل مشروع القصدير بمحافظة البحر الأحمر وإلغاء المزايدة العالمية الأولى لاستخراج وتصنيع الفوسفات فى عام 2008 لصالح شركة فوسفات مصر، والابتزاز المادي للمرخصين طالبي الحصول على تراخيص الاستغلال أو تجديدها وإجبارهم على تحويل رخص البحث إلى عقود استغلال

وأشار طلب المناقشة إلى غياب الشفافية في صفقات التنازل بين شركات الذهب العاملة بمصر زمنها تنازل شركة ماتز هولدنجز ليمتد لصالح شركة ميكا ستار في منطقة دنجاش للتنازل على50% من حصتها وغياب المتابعة الفنية والتعتيم على شركات استخلاص الذهب

وشهدت الجلسة جدلاً حادًا بين النائب ناجي الشهابي ورئيس المجلس الدكتور أحمد فهمي بسبب إصرار النائب على الحديث المطول عن موضوع الطلب وانتهى الأمر بقطع النائب كلمته والانصراف، ما دفع فهمى إلى إرجاء الموضوع ورد الحكومة إلى جلسة قادمة، وانتقل المجلس إلى مناقشة عدد من البيانات العاجلة، وعددها 57بيانًا، وطلب بعض النواب إحالة البيانات إلى الوزراء المختصين

وأكد ناجى الشهابى أن حسم هذه القضية كفيل بأن يعيد دور مصر على المستوى العربى والإفريقى، وقال: سبق أن تحدثنا عن فساد النظام السابق وتوزيعه للأراضى هنا وهناك من خلال نهب منظم طال معظم الأراضى المصرية لأشخاص بعينهم، وقال: لابد من محاسبة العصابة التى تتحكم فى الثروات التعدينية فى مصر، وقال: الشهابى: إننى أقدم رؤيتى السياسية للحكومة المصابة بالزهايمر وعمى الألوان داعيًا الحكومة إلى الذهاب إلى سيناء لتعميرها